

خارج الفقہ

٢٧

١٦-٩-٩٣ القول فى النيابة

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

• يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ
لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَ سَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَ
رَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا
كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٩٤)

استنابة الصرورة

- و تصح استنابة الصرورة رجلا كان أو امرأة عن رجل أو امرأة.

استنابة الصرورة

- ٤ مسألة لا بأس باستنابة الصرورة رجلا كان أو امرأة عن رجل أو امرأة
- و القول بعدم جواز استنابة المرأة الصرورة مطلقا أو مع كون المنوب عنه رجلا ضعيف نعم يكره ذلك خصوصا مع كون المنوب عنه رجلا بل لا يبعد كراهة استيجار الصرورة و لو كان رجلا عن رجل.

استنابة الصرورة

- (مسألة ٦): لا بأس باستنابة الصرورة (٢) رجلاً كان أو امرأةً عن رجل أو امرأة، و القول بعدم جواز استنابة المرأة الصرورة مطلقاً أو مع كون المنوب عنه رجلاً ضعيفاً،
- (٢) مع عدم تمكنه من حجّ نفسه و وجه القيد ظاهر. (آقا ضياء).
- بل الأحوط في الاستنابة عن الرجل الحيّ أن يكون النائب رجلاً و صرورة. (الخوئي).

استنابة الصرورة

- نعم يكره ذلك خصوصاً مع كون المنوب عنه رجلاً، بل لا يبعد (٣) كراهة استيجار الصرورة و لو كان رجلاً عن رجل.
- (٣) فيه إشكال بل مقتضى صحيحة معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل صرورة مات و لم يحجّ حجّة الإسلام و له مال قال يحجّ عنه صرورة لا مال له استحباب ذلك نعم تخرج منها المرأة الصرورة على فرض إطلاقها و في دلالة مكاتبتى إبراهيم بن عقبة و بكر بن صالح على الكراهة نظر. (الإمام الخميني).
- فيه تأمل بل يحتمل عدم كراهة الصرورة حتى في المرأة إن كانت عالمة بالأحكام. (الكلبي يگاني).

استنابة الصرورة

- و لا بأس أن تحجّ المرأة عن الرّجل إذا كانت قد حجّت حجة الإسلام، و كانت عارفة.
- و إذا لم تكن حجّت حجة الإسلام، و كانت صرورة، لم يجز لها أن تحجّ عن غيرها على حال.

استنابة الصرورة

- و لا يجوز أن تحج المرأة عن غيرها إذا كانت قد حجت حجة الإسلام، و كانت عارفة، و إن لم يكن حجت حجة الإسلام لم يجز لها ذلك و لا عن غيرها من النساء.

استنابة الصرورة

- [فی كراهة نيابة الصرورة]
- و كيف كان فقد ظهر لك من ذلك كله انه لا إشكال فى انه يصح نيابة من لم يستكمل الشرائط أى شرائط وجوب الحج و إن كان صرورة لإطلاق الأدلة، و خصوص جملة من النصوص «١» من غير فرق فى ذلك بين الرجل و المرأة على المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة فيجوز أن تحج المرأة عن الرجل و عن المرأة و بالعكس لإطلاق دليل النيابة و خصوص الامراة،
- (١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب النيابة فى الحج.

استنابة الصرورة

- قال الصادق (عليه السلام) في صحيح رفاعة «٢»: «المرأة تحج عن أخيها وأختها، وقال: تحج عن أبيها»
- و سألته معاوية بن عمار «٣» أيضا «عن الرجل يحج عن المرأة و المرأة تحج عن الرجل فقال: لا بأس»
- (٢) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب النيابة في الحج - الحديث ٥.
- (٣) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب النيابة في الحج - الحديث ٢.

استنابة الصرورة

- إلى غير ذلك، خلافا لما عن النهاية و التهذيب و المبسوط و المذهب من عدم جواز حج المرأة الصرورة عن غيرها، و الاستبصار من عدم جوازه عن الرجال، و لعل الأول ل
- خبر سلمان بن جعفر «٤» «سألت الرضا (عليه السلام) عن امرأة صرورة حجت عن امرأة صرورة قال: لا ينبغي»
- بناء على إرادة الحرمة منه كما في الحدائق،
- (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب النيابة في الحج - الحديث ٣ عن سليمان بن جعفر كما في الاستبصار ج ٢ ص ٣٢٣ الرقم ١١٤٤.

استنابة الصرورة

- و الثاني ل
- خبر شحام «١» عن الصادق (عليه السلام) «سمعتة يقول: يحج الرجل الصرورة عن الرجل الصرورة، و لا تحج المرأة الصرورة عن الرجل الصرورة»
- و خبر مصادف «٢» «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) أ تحج المرأة عن الرجل؟ قال: نعم إذا كانت فقيهة مسلمة و كانت قد حجت، رب امرأة خير من رجل»
- (١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب النيابة في الحج - الحديث ١.
- (٢) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب النيابة في الحج - الحديث ٧.

استنابة الصرورة

- و موثق عبید بن زرارة «۳» «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):
- الرجل الصرورة يوصى أن يحج عنه هل تجزى عنه امرأة؟ قال: لا، كيف تجزى امرأة و شهادته شهادتان، قال: إنما ينبغي أن تحج المرأة عن المرأة، و الرجل عن الرجل، و قال: لا بأس أن يحج الرجل عن المرأة»

- (۳) الوسائل - الباب - ۹ - من أبواب النيابة في الحج - الحديث ۲.

استنابة الصرورة

- و فيه منع إرادة الحرمة من «لا ينبغي» خصوصا في المقام الذي قد عرفت قوة دليله من النصوص المنجبرة بالعمل على وجه يقصر غيرها عن معارضتها سندا و دلالة، فالمتجه حينئذ حمله على الكراهة لمكان كونها صرورة.
- بل لعل نيابة الرجل الصرورة لا تخلو منها و إن كانت الامرأة أشد، ل
- مكاتبة بكر بن صالح «٤» إلى أبي جعفر (عليه السلام) «ان ابني معي و قد أمرته أن يحج عن أمي أيجزى عنها حجة الإسلام؟ فقال: لا، و كان ابنه صرورة و كانت امه صرورة»
- (٤) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب النيابة في الحج - الحديث ٤.

استنابة الصرورة

- و مكاتبة إبراهيم بن عقبة «٥» اليه (عليه السلام) يسأله «عن رجل صرورة لم يحج قط حج عن صرورة لم يحج قط يجزى كل واحد منهما تلك الحجة عن حجة الإسلام أولاً؟ بين لي ذلك يا سيدي إن شاء الله، فكتب لا يجزى ذلك»
- بل

استنابة الصرورة

- خبر بشير النبال «١» أوضح من ذلك دلالة على إرادة رجحان نيابة الرجل عليها قال: «سألته ان والدتي توفت و لم تحج فقال: يحج عنها رجل أو امرأة، قال: أيهما أحب إليك؟ قال: رجل أحب إلى»

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب النيابة في الحج - الحديث ٨.

استنابة الصرورة

- بل قد يستفاد من التأمل في جميع النصوص صريحها و ظاهرها و إشعارها كموثق عبيد بن زرارة و غيره **أن للراجحية و المرجوحية جهتين: التساوى في الذكورة و الأنوثة و الصرورة و غير الصرورة، و النهاية في المرجوحية نيابة المرأة الصرورة عن الرجل الصرورة، لاجتماع الجهتين فيها، و كذا نيابة الرجل الصرورة عن المرأة الصرورة إلا انها أقل باعتبار خفة صرورة الرجل بالنسبة إلى صرورة المرأة،**

استنابة الصرورة

- و أما نيابة الرجل الصرورة عن الرجل ففيه جهة الصرورية فقط كالامراة الصرورة عن الامراة الصرورة، و كذا غير الصرورة مع المخالفة ليس فيه إلا جهة المخالفة، و الجامع للجهتين كالرجل غير الصرورة عن الرجل و الامراة غير الصرورة عن الامراة فيه الفضل، و خال عن جهة المرجوحية، نعم هذا كله من حيث نفس الذكورة و الأنوثة، و إلا فقد تحصل بعض المرجحات في خصوص بعض أفراد أحدهما على بعض افراد الآخر كما أشار إليه بـ

استنابة الصرورة

- قوله (عليه السلام): «رب امرأة خير من رجل»
- بل ربما ظهر من
- قوله (عليه السلام) في خبر بشير: «رجل أحب إلي»
- ان الرجل غالبا خير من المرأة (عليه السلام) حتى مع فرض تساويهما في الأداء أو كون المرأة خيرا منه، و إلا لنافى ما سمعته في موثق عبيد، فتأمل جيدا.

استنابة الصرورة

- (١) أمّا المرأة الصرورة «٢» فقد صرح الشيخ في المبسوط «٣» بعدم جواز حجّها عن الرجال و لا عن النساء، كما أنه أطلق المنع في النهاية «٤» في نيابة المرأة الصرورة،
- (٢) رجل ضرور و صرورة رجل لم يحج، و قيل لم يتزوج. امرأة ضرورة لم تحج. أقرب الموارد ١: ٤٤٣.
- (٣) المبسوط ١: ٣٢٤.
- (٤) النهاية: ٢٨٠.

استنابة الصرورة

- لخبر على بن أحمد بن أشيم عن سليمان بن جعفر، قال: «سألت الرضا (عليه السلام) عن امرأة صرورة حجّت عن امرأة صرورة، فقال: لا ينبغي» «(٥) بناء على أن قوله «لا ينبغي» يدل على المنع كما استظهرنا ذلك، لما ذكرنا غير مرة أن «لا ينبغي» معناه أنه لا يتيسر له وهو معنى الحرمة و المنع، فإذا كانت نيابتها عن المرأة ممنوعة كما في الخبر فنيابتها عن الرجل أولى بالمنع، و لكن الخبر ضعيف بابن أشيم.

- (٥) الوسائل ١١: ١٧٨ / أبواب النيابة في الحج ب ٢٩ ح ٣.

استنابة الصرورة

- و كذلك منع عن نيابة المرأة الصرورة عن الرجل في الاستبصار «٦»
و استدلل له بعدة من الروايات كلها ضعيفة:
- منها: خبر مصادف «في المرأة تحج عن الرجل الصرورة؟ فقال: إن كانت قد حجّت و كانت مسلمة فقيهة فربّ امرأة أفقه من رجل»
«١»، فإن مفهومه يدل على المنع عن نيابتها إذا كانت صرورة و لم تحج، و الخبر **ضعيف بمصادف و سهل بن زياد**.
- (٦) الاستبصار ٢: ٣٢٣.
- (١) الوسائل ١١: ١٧٧ / أبواب النيابة في الحج ب ٨ ح ٤، ٧.

استنابة الصرورة

- و منها: خبر آخر لمصادف «أ تحجّ المرأة عن الرجل؟ فقال: نعم إذا كانت فقيهة مسلمة و كانت قد حجت، ربّ امرأة خير من رجل» «٢»، و دلالاته على المنع أيضاً بالمفهوم كالخبر المتقدم و لكنه **ضعيف** أيضاً **بمصادف**.

- (٢) الوسائل ١١: ١٧٧ / أبواب النيابة في الحج ب ٨ ح ٤، ٧.

استنابة الصرورة

- ثم إنه في الوسائل في الطبعة الحديثة ذكر سند الخبر الثاني هكذا: و عنه أي عن موسى بن القاسم و عن الحسين (الحسن) اللؤلؤي عن الحسن بن محبوب عن مصادف. و لا يخفى أن حرف الواو في قوله و عن الحسين زائدة، و الصحيح عن الحسن بلا تقديم الواو كما في التهذيب الجديد «٣» و الاستبصار «٤»، و الراوي عن الحسن بن محبوب هو الحسن اللؤلؤي كما في التهذيب و الاستبصار لا الحسين فإنه والد الحسن اللؤلؤي و الحسن اللؤلؤي ضعيف لتضعيف ابن الوليد و ابن نوح و الصدوق له فلا يفيد توثيق النجاشي حينئذ «٥».
- (٣) التهذيب ٥: ٤١٣ / ١٤٣٦. -- (٤) الاستبصار ٢: ٣٢٢ / ١١٤٢. -- (٥) راجع معجم الرجال ٥: ٣٩٨، رجال النجاشي: ٤٠.

استنابة الصرورة

- و منها: خبر زيد الشحام «يحجّ الرجل الصرورة عن الرجل الصرورة و لا تحجّ المرأة الصرورة عن الرجل الصرورة» «٦»، و دلّته على المنع واضحة و لكنه ضعيف سنداً بمفضل و هو أبو جميلة الكذاب.
- (٦) الوسائل ١١: ١٧٨ / أبواب النيابة في الحج ب ٩ ح ١.

استنابة الصرورة

- فتحصل: أنه لا دليل على منع نيابة المرأة الصرورة عن المرأة الصرورة أو الرجل الصرورة، و ما دل على ذلك من **الروايات ضعيف**، بل مقتضى إطلاق أدلة النيابة جواز نيابة المرأة مطلقاً عن الرجل، و لا مقيد في البين إلّا في مورد واحد و هو النيابة عن الرجل الحي فإن اللازم كون النائب عنه رجلاً صرورة، و أمّا نيابة المرأة عنه فمشكلة و كذا نيابة الرجل غير الصرورة، و قد استوفينا الكلام في اعتبار ذلك عند شرح المسألة ٧٢ من شرائط وجوب الحج «١».

- (١) راجع شرح العروة ٢٦: ١٩٢ ذيل المسألة [٣٠٦٩].

استنابة الصرورة

- ثمّ لا يخفى أن في بعض الروايات أو أكثرها أخذ الصرورة في النائب و المنوب عنه و في بعضها أخذ الصرورة في المنوب عنه لا النائب، و لا يبعد القول بكراهة نيابة المرأة الصرورة عن الرجل الصرورة أو عن الرجل غير الصرورة كما في خبري مصادف المتقدمين «٢»، و كذا كراهة نيابة المرأة الصرورة عن المرأة الصرورة كما في خبر ابن أشيم المتقدم.

- (٢) في ص ١٧

استنابة الصرورة

- و أمّا كراهة نيابة الرجل الصرورة عن رجل فلم يستبعدا في المتن، بل استظهرها في الجواهر «٣» و استدل بروايتين سنذكرهما قريباً إن شاء الله كما نذكر عدم دلالتهما على الكراهة،

- (٣) الجواهر ١٧: ٣٦٥.

استنابة الصرورة

- بل قد تجب استنابة الرجل الصرورة فيما إذا كان المنوب عنه رجلاً حياً، بل ورد الأمر باستنابة الصرورة إذا كان المنوب عنه ميتاً كما في صحيح معاوية ابن عمّار «في رجل صرورة مات و لم يحجّ حجّة الإسلام و له مال، قال (عليه السلام): يحجّ عنه صرورة لا مال له» «٤».

- (٤) الوسائل ١١: ١٧٢ / أبواب النيابة في الحج ب ٥ ح ٢.

استنابة الصرورة

• و رواها الشيخ بإسناد آخر صحيح أيضاً و لكن في متنها على طريقه تشويشاً، لأنه بعد ما سُئِلَ (عليه السلام) عن الرجل يموت و لم يحج حجة الإسلام و يترك مالاً، قال: «عليه أن يحج من ماله رجلاً صرورة لا مال له» «٥». إذ لا معنى لأن يكون على الميت شيء، و إنما يجب على الوصي أو الوارث الإحجاج من مال الميت لا على نفس الميت.

• (٥) الوسائل ١١: ٧١ / أبواب وجوب الحج ب ٢٨ ح ١، التهذيب ٥: ٤٢ / ١٥.

استنابة الصرورة

- و كيف كان، لا ريب في أن المستفاد من الرواية لزوم إحجاج الرجل الصرورة إذا كان المنوب عنه الميت صرورة، و لو لم يكن دليل على الخلاف وجب الالتزام بمضمونها،

استنابة الصرورة

- و بإزائها صحيحة أبي أيوب قال «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): امرأة من أهلنا مات أخوها فأوصى بحجة و قد حجت المرأة، فقالت: إن كان يصلح حججت أنا عن أخي و كنت أنا أحق بها من غيري، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): لا بأس بأن تحج عن أخيها، و إن كان لها مال فلتحج من مالها فإنه أعظم لأجرها» «١»، فإنها صريحة الدلالة على جواز نيابة غير الصرورة و لو كانت امرأة عن الرجل الميت الذي لم يحج، و مقتضى الجمع العرفي بينها و بين صحيح معاوية بن عمّار هو الالتزام باستحباب نيابة الصرورة.
- (١) الوسائل ١١: ١٧٦ / أبواب النيابة في الحج ب ٨ ح ١.

استنابة الصرورة

- و أمّا ما استدل به صاحب الجواهر على الكراهة فهو روايتان:

استنابة الصرورة

• الأولى: رواية إبراهيم بن عقبة، قال: «كتبت إليه أسأله عن رجل صرورة لم يحج قط حج عن صرورة لم يحج قط أ يجزئ كل واحد منهما تلك الحجة عن حجة الإسلام أو لا؟ بين لي ذلك يا سيدي إن شاء الله، فكتب (عليه السلام): لا يجزئ ذلك» «٢» و الرواية معتبرة، فإن إبراهيم بن عقبة و إن لم يوثق في كتب الرجال ولكنه من رجال كامل الزيارات، إلا أن دلالتها على الكراهة ضعيفة لأن الرواية ناظرة سؤالاً و جواباً إلى الأجزاء و عدمه، و إن العمل الصادر من النائب الصرورة هل يجزئ عن حجة الإسلام أم لا، و ليست ناظرة إلى حكم الاستنابة و أنها تجوز أم لا.

• (٢) الوسائل ١١: ١٧٣ / أبواب النيابة في الحج ب ٦ ح ٣.

استنابة الصرورة

- و أمّا حكمه (عليه السلام) بعدم الإجزاء فبالنسبة إلى النائب فواضح لعدم القصد في عمله عن نفسه، فإن المفروض أنه حجّ عن غيره فلا معنى للإجزاء عن نفسه سواء في الحج الواجب عليه بالفعل أو الواجب عليه فيما بعد عند حصول الاستطاعة و أمّا عدم الإجزاء عن المنوب عنه فيحمل على كون المنوب عنه حيّاً فتوافق الروايات الآمرة بتجهيز الصرورة عن الحي العاجز «١»، فإن قوله: «عن رجل صرورة لم يحج» ظاهر في كون المنوب عنه حيّاً و إلا لو كان ميتاً لقال عن ميت لم يحج، فيكون الحكم بعدم الإجزاء حينئذ لأجل عدم صدور الحج منه بتسبيب من المنوب عنه.
- (١) الوسائل ١١: ٦٣ / أبواب وجوب الحج ب ٢٤.

استنابة الصرورة

- مع أن الظاهر من تلك الروايات اختصاص الأجزاء بصورة التسبب من الحي دون التبرع عنه، و لم يظهر من هذه المعتبرة أن الحج كان بتسبب من الحي، و لو فرض إطلاقها و شمولها للحي و الميت تقييد بمورد الحي، فتكون النتيجة الأجزاء عن الميت بالتبرع عنه كما هو الحال في الحج المندوب و عدم الأجزاء في مورد الحج عن الحي، لعدم سقوط الحج عنه بالتبرع له و إنما يسقط عنه فيما إذا كان بتسبب و تجهيز من المنوب عنه، و حيث لم يظهر من الرواية كون الحج الصادر منه بتسبب منه لذا حكم بعدم الأجزاء.

استنابة الصرورة

- والحاصل: مقتضى الجمع بين هذه الرواية و الروايات الدالة على سقوط الحج عن الميت تبرعاً «٢» حمل هذه الرواية على صورة الإتيان عن الحي من دون تسبب منه.
- (٢) الوسائل ١١: ١٩٦ / أبواب النيابة في الحج ب ٢٥.

استنابة الصرورة

- الرواية الثانية: معتبرة بكر بن صالح، قال: «كتبت إلى أبي جعفر (عليه السلام): أن ابني معي و قد أمرته أن يحج عن أمي أيجزئ عنها حجة الإسلام؟ فكتب: لا، و كان ابنه صرورة و كانت أمه صرورة» «٣»، و الرواية كما ذكرنا **معتبرة لأن بكر بن صالح و إن لم يوثق في كتب الرجال و لكنه من رجال كامل الزيارات.** و الحكم بعدم الإجزاء المذكور في هذه الرواية إنما هو بالنسبة إلى المنوب عنه خاصّة، بخلاف عدم الإجزاء المذكور في الرواية الأولى فإنه بالنسبة إلى النائب و المنوب عنه.

- (٣) الوسائل ١١: ١٧٤ / أبواب النيابة في الحج ب ٦ ح ٤.

استنابة الصرورة

- و ممّا تقدّم فى الجواب عن الرواية الأولى يظهر الجواب عن هذه من حملها على كون المنوب عنه حياً و لم يكن الحج الصادر بتسبیب منه.

استنابة الصرورة

- و بالجملة: لا يستفاد من الروايتين كراهة استنابة الصرورة، بل المستفاد من الروايات لزوم كون النائب صرورة إذا كان المنوب عنه رجلاً حياً، كما أن المستفاد من صحيحة معاوية بن عمّار المتقدمة استحباب كون النائب صرورة إذا كان المنوب عنه ميتاً، لما عرفت من أن ذلك مقتضى الجمع بينها و بين صحيحة أبي أيوب المتقدمة فكون النائب صرورة إما واجب أو مستحب فأين الكراهة.
- و ربّما يقال بأن صحيحة أبي أيوب المتقدمة غير ظاهرة في حج الإسلام و كلامنا في حج الإسلام.

استنابة الصرورة

- و فيه: أن الصحيحة و إن لم يقع فيها التصريح بكون الحج الموصى به حج الإسلام و لكن يظهر من الذيل أنه حج الإسلام، لظهور قوله: «و إن كان لها مال فلتحج من مالها» في الاجتزاء بالتبرع، و لا يكون ذلك إلا في مورد حج الإسلام، لأن الإيضاء بالحج و إخراجه من الثلث لا يسقط بالتبرع لعدم العمل بالوصية و لو تبرع ألف متبرع، بخلاف حج الإسلام فإنه يسقط بالتبرع و يوجب فراغ ذمة الميت المتبرع عنه، و لا يبقى مجال للعمل بالوصية حينئذ لارتفاع موضوعها. و بعبارة واضحة: الصحيحة صريحة في تفرغ ذمة الميت بالتبرع عنه مع أن الوصية لا تسقط به فيكشف ذلك عن كون الحج الموصى به هو حج الإسلام.

استنابة الصرورة

• و من جملة الروایات الدالّة علی جواز نیابة غیر الصرورة عن المیت صحیحة حکم ابن حکیم «إنسان هلک و لم یحج و لم یوص بالحج فأحج عنه بعض أهله رجلاً أو امرأة إلى أن قال إن کان الحاج غیر صرورة أجزاء عنهما جميعاً و أجزاء الذی أحجّه» «۱» و هی صریحة فی الإجزاء مع کون النائب غیر صرورة، و معنی الإجزاء عنهما الإجزاء عن المنوب عنه و تفریغ ذمّته و ترتب الثواب علی عمل النائب.

• (۱) الوسائل ۱۱: ۱۷۶ / أبواب النیابة فی الحج ب ۸ ح ۳.

استنابة الصرورة

- و منها: الروايات الدالة على سقوط الحج و الاجتزاء بالتبرع «٢»، و لا يمكن حملها على الصرورة، لأنه إذا كان النائب صرورة ذا مال يجب الحج عن نفسه.
- فظهر من جميع ما تقدم استحباب كون النائب صرورة و جواز نيابة غير الصرورة كما يجوز التبرع منه، فما ذكره من كراهة استنابة الصرورة ممّا لا أساس له، بل استنابة الصرورة إمّا واجبة أو مستحبة.
- (٢) الوسائل ١١: ١٩٦ / أبواب النيابة في الحج ب ٢٥.